جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

المعرب بعلامات فرعية
بين الصواب المهجور والخطأ المشهور

إعداد

د. شميم إبراهيم محمد أبو العلا

أستاذ اللغويات المساعد في قسم اللغة العربية في كلية العلوم والآداب بطبرجل- جامعة الجوف- المملكة العربية السعودية، ومدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية- فرع البنات جامعة الأزهر- جمهورية مصر العربية

(العدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠ أكتوبر)
(الجزء الثاني (١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN 2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٢/٦٢٧١م

المعرب بعلامات فرعية بين الصواب المهجور والخطأ المشهور

شميم إبراهيم محمد أبو العلا

قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب، طبرجل . جامعة الجوف . المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: *siabuelelel@ju.edu.sa*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة قواعد اللغة العربية المتعلقة بالمعرب بعلامات فرعية التي أُشْتُهِرتْ في كُتب النحو وبين المعربين، وهي مجانبة للصواب، كما صرَّح بذلك المحققون من النحاة، بغرض الوصول إلى ذلك الصواب والاكتفاء به في دراسة علم النحو، وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي في عرض القواعد النحوية، والمنهج التاريخي متمثلًا في الترتيب الزمني للعلماء في المتن، والكتب في الهامش، مما أسفر عن العديد من النتائج، أهمها: أَنَّ إعراب الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم بحركات مقدرة هو الصواب كما قرره محققو النحاة. أَنَّ علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر هي حذف الضمة المقدرة عند المحققين من النحاة، وهو الصواب. أَنَّ ما أُشْتُهِرَ في إعراب الأسماء الستة، وكذلك المثنى، وجمع المذكر السالم بالحروف هو من الخطأ المشهور.

الكلمات المفتاحية: الأسماء الستة، المثنى، جمع المذكر السالم، علامة جزم، المضارع المعتل الآخر.

The parser is sub-marked between the deserted right and the famous wrong

Shamim Ibrahim Muhammad Abu Al-Ela
Department/Faculty: Department of Arabic Language, College of Sciences and Arts, Tabarjal,- Jouf University.
E-mail: *siabuelelel@ju.edu.sa*

Abstract

This research aims to study the rules of the Arabic language, which were famous in grammar books and among Arabizers, and are devoid of the abandoned correctness in them, as stated by the grammarians, in order to reach that correctness and be satisfied with it in the study of grammar. The researcher followed the descriptive approach in presenting the grammatical rules. The historical approach represented in the chronological arrangement of scholars in the text, and books in the margin, which resulted in many results, the most important of which are: 1-The formulation of nouns, and the plural form of the masculine with calculated movements, decided by the grammarians investigators. 2-The sign of the positive verb for the other present tense is to omit the adjective appreciated by grammarians, and this is true. 3-what is well – known in the structure of nouns and the wrong masculine triangle is known

Keywords: *The Six Name , Double , Peaceful Masculine Plural ,Boot Mark , The Other Present Tense .*

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبة وسلم، أما بعدُ.....

فإنَّ أولى الواجبات على طالب العلم أَنْ يلتفت إلى تراثه، وما خلفه آباؤه وأجداده من علم؛ ليقوم بدراسته؛ ولهذا فقد قمت باختيار موضوع بعنوان: " المعرب بعلامات فرعية بين الصواب المهجور والخطأ المشهور "، وترجع أهمية هذا الموضوع إلى أَنَّه يتناول القواعد النحوية المتعلقة بالمعرب بعلامات فرعية، والتي اشتهرت في كتب النحاة وبين المعربين، وهي مخالفة للصواب الذي عليه المحققون من النحاة، كما صرَّح بذلك ابن عقيل في إعراب الأسماء الستة ، والمثنى والجمع على حده[١]، وكما صرَّح أبو حيان وغيره من النحاة في إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر[٢]؛ لإعادة صياغة بعض القواعد النحوية بما يتناسب مع الصواب الذي صَّرح به المحققون من النحاة ، وكلام العرب نثرًا ونظمًا؛ حتى تكون الصياغة الجديدة مدعومة بالأدلة والبراهين.

ولقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أمور منها:

أولاً: ملاحظتي لاشتهار بعض القواعد النحوية في كتب النحاة، وبين المعربين مع مخالفتها للصواب الذي عليه المحققون من النحاة، ومن ثم عزمت على إعادة بحثها، وإعداد بحث خاص بتلك القواعد.

ثانيًا: تصريح المحققين من النحاة بخطأ تلك القواعد المشهورة.

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٤/١، ٥٨ والبحث ص١٥، ٢٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٨٤٨/٢، والبحث ص ٢٨.

ثالثًا: رغبتي في أن أضيف إلى المكتبة العربية شيئًا ذا قيمة.

رابعًا: قول الإمام مالك ـ رحمه الله ـ : (كُلُ أحدٍ يؤخذ ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر).

الدراسات السابقة:

لم أجد فيما اطلعت عليه من أبحاث دراسة كاملة عن القواعد النحوية التي اشتهر فيها ما يخالف الصواب الذي عليه المحققين من النحاة، ومن ثم جاءتني الفكرة.

هذا، وقد جاء البحثُ في مقدمةٍ، وثلاثة مباحث مرتبة على ترتيب ألفية ابن مالك تناولت في كل مبحث القاعدة التي اشتهرت بين المعربين وفي كتب النحاة ، مع مخالفتها للصواب الذي عليه المحققون من النحاة داعمة الصواب الذي صرحوا به، وموضحةً خطأ ما اشتهر بالأدلة ، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع ، ثم فهرس محتوى البحث .

فأَمَّا المقدمة: فقد ذكرتُ فيها أسباب اختيار الموضوع، وخُطةَ البحثِ، والمنهج الذي سِرْتُ عليه، وأَمَّا المباحث:

المبحث الأول: إعراب الأسماء الستة.

المبحث الثاني: إعراب المثنى وجمع المذكر السالم.

المبحث الثالث: إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر.

الخاتمة: وفيها أهم ما في البحث من نتائج.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس المحتوى.

وقد سلكتُ في هذا البحثِ عدةَ مناهج:

أولًا : المنهج الوصفي: في عرض آراء العلماء وأدلتهم في كل مسألة.

ثانياً : المنهج التاريخي: في الترتيب الزمني لأسماء العلماء والكتب.

وثقت الشواهد القرآنية في الهامش مع التنصيص على أَنَّ الشاهد جزء آية أو آية .

خرجت الشواهد الشعرية مع نسبة كل شاهد إلى بحره وقائله ما أمكن، وبعد ،،،

فإن هذا البحثُ ثمرةُ جهدٍ متواصلٍ، وعملٍ مستمرٍّ، أرجو الله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يفوز بالرضا، ويحظى بالقبول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،،،،

المبحث الأول

إعراب الأسـماء الستـة

مما اشتهر بين النحاة والدراسين أَنَّ الأسماء الستة، وهي: أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهنٌ، وذو بمعنى صاحب، والفم بدون الميم، تعرب بالحروف نيابة عن الحركات فترفع بالواو، وتنصب بالألف وتجر بالياء؛ فيقال: هذا أبو زيدٍ، ورأيتُ أبا زيدٍ، ومررتُ بأبي زيدٍ، إذا توفرت فيها الشروط الأربعة الآتية[1]:

الأول: أَنْ تكون مفردةً، أي: ألا تكون مثناة ولا مجموعةً، وإلا فإنْ كانت مُثَنَّاة أُعربتْ إعراب المثنى بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا، نحو: هذان أبوا زيدٍ، ورأيتُ أبويه، ومررتُ بأبويه ، وإن كانت مجموعةً أعربتْ بالحركات الظاهرة، نحو: هؤلاء أباءُ الزَيْدِينَ، ورأيتُ آباءهم، ومررتُ بآبائهم.

الثاني: أَنْ تكون مُكَبَّرةً، أي: ألا تكونَ مُصَغَرةً، فإنْ كانت مُصَغَرةً أُعْرِبَتْ بالحركات الظاهرة نحو: هذا أُبَيُّ زيدٍ، ورأيتُ أُبَيَّ زيدٍ، ومررتُ بأُبَيِّ زيدٍ.

الثالث: أَنْ تكون مضافةً، فإنْ لم تُضَفْ تُعْرب بالحركات الظاهرة، نحو: هذا أبٌ، ورأيتُ أَبًا، ومررتُ بِأَبٍ.

الرابع: أَنْ تُضافَ إلى غير ياء المتكلم، فإنْ أُضيفت إلى ياء المتكلم أُعْربت بالحركات المقدرة، نحو: هذا أبي، ورأيتُ أبي، ومررتُ بِأبي.

---

(1) يُنظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل١/ ٣٩، ٤٠، لمحمد عبد العزيز النجار، ط١/ مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٦هـ . ١٩٦٦م.

أي: أَنَّ المشهور في الأسماء الستة إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات إذا توفرت فيها الشروط السابقة، هذا وقد اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة على عشرة آراء، وهي : واختاره ابن مالك في التسهيل ص٧.

الــرأي الأول: لسـيبويه[١] ، والفارسـي[٢] ، وجمهـور البصـريين[٣] أنهـا معربـة بحركات مقدرة في الحروف وأُتْبِعَ فيها ما قبل الآخر، أي: أَنَّ الواو، والألف، والياء فيها لام الكلمة، وليست علامات إعراب، بل هي حروف إعراب، فإذا قلت: قام أَبُوك فأصله: أَبَوُك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصارت: أَبُوُك، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت: رأيت أَبَاك، فأصله أَبَوَك، تحركت الواو وفُتِحَ ما قبلها فقلبت ألفًا، وقِيْلَ ذهبت حركت الباء ثم حركت لتتبع حركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا قُلْتَ: مررتُ بأَبِيْك فأصله: بأَبَوِك أتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بأَبِوِك؛ فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت، ثم قلبت ياءً لوقوعها ساكنة مفردة بعد كسرة[٤]، واحتج أصحاب هذا الرأي بأدلة منها[٥]:

اولًا: أنَّها أسماءٌ معربةٌ، فكان لها حرفُ إعرابٍ، كسائر الأسماءِ المُعربة؛ لأنّ الإعراب إمَّا معنى، وإمَّا حركةٌ، وكلاهُما يَفتقر إلى مَحَلٍّ به كسائرِ الأعراضِ

---

(١) يُنظر: الكتاب ٣/٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢.

(٢) يُنظر: المسائل البصريات للفارسي ص٨٦٩.

(٣) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٩لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية ط١:الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م ، وتوضيح المقاصد ٣١٣/١.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٢/ ٨٣٦، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٣١٣/١،

(٥) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري ص١٩٥.

المَعقولة، ومحلّه حرفه كالدّال من "زيدٍ" ونحوه، والاسم المُعتَلَّ مقيسٌ على الصَّحيح فكما أنَّ الاسمَ الصّحيحَ لا يَعْرَى عن حرفِ إعرابٍ كذلك المُعَتلَّ، ولذلك حكمنا على الياء في المَنقوص، والألف في المقصورِ أنَّهما حرفا إعرابٍ.

ثانيًا: أنّ هذه الأسماء لها حروفُ إعراب قبل الإضافة، فكان لها حروف إعراب بعد الإضافة كسائر الأسماء؛ إذ إنّه لا فارقَ بين حالها مضافةً وغير مضافةٍ إلاّ الإضافة، ولا أثرَ لهذا الفارِقِ في سلب حروفِ الإعراب، بدليل الصَّحيح والمُعتلّ والمَنقوص والمَقصور، وبيان ذلك قولَك: هذا أبٌ، ورأيت أباً، ومررتُ بأبٍ حرف إعرابه الباء، وكان يجبُ أن تكونَ حروف المدّ بعدَ الإضافة، لأنَّها صارت آخرَ الكلمةِ، كما أنَّ الباءَ قبلَ الإضافةِ آخرَ الكلمةِ؛ لأنَّ الإضافةُ لا تَسلِبُ الكلمةَ حرفَ إعرابِها، نحو: غلامك وغلامه.

ثالثًا: أنّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها كان حرفُ المدِّ فيها حرفَ إعرابٍ، كذلك لمّا حذفت ثمّ ردّت؛ لأنّها لمّا ردّت عادت إلى كمالها ولكن غُيّرت لمعنى لا يُؤَثِّر في إزالةِ حرفِ الإعرابِ.

رابعًا: أنّ هذه الحروفَ موجودةٌ في الإضافة طرفاً، ولا تَخلو من أن تكون زائدةً، أو حروفَ إعرابٍ، فأما كونها زائدة فلا وجه له؛ لأنَّ حكمَ الزائدِ أنّه إذا حُذِفَ لم يَخْتَلَّ به معنى، وثُبوت هذه الحروف على اللُّغة المشهورة إذا حُذِفَتْ لم يبقَ معناها ولا وجهَ إلى الثَّاني؛ لأنَّ الإعرابَ إمّا حركةً وإمّا مَعنى تَدُلُّ عليه الحَرَكَةُ، وكلاهُما إذا حُذِفَتْ لا يَبْطُلُ معنى الكَلِمَةِ، وإنَّما يَبْطُلُ المعنى الذي يدلّ عليه الإعراب، وإذا بطلَ القسمان ثبتَ كونُها حروفَ إعرابٍ، والدَّلالة على أنّ الإعرابَ مقدَّرٌ فيها أنّ حرفَ الإعرابِ في الأسماءِ لا يَعرّى من الإعرابِ لفظاً أو تقديراً، لأنّه دالٌ على معنى فوجبَ أن يثبتَ لِيَحصلَ مدلولُه، فإذا لم يَكُن في اللَّفظِ ظاهراً كان مُقدّراً كالأسماءِ المقصورةِ، والمانع من ظهورِه قائمٌ.

واختار هذا الرأي جماعة من المتأخرين منهم: ابن مالك؛ حيث قال: (وهذا مذهب قويّ من جهة القياس؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة؛ فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه)[١]، وأبو حيان حيث قال: (والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر)[٢].

وهذا الذي اختاره ابن مالك في شرح التسهيل مخالف لما اختاره في التسهيل؛ حيث قال: (وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة، فيما أُضيف إلى غير ياء المتكلم من "أبٍ"، و "أخٍ"، و "حمٍ".....و "فمٍ" بلا ميم، وفي "ذي" بمعنى صاحب.)[٣]

ولعل ذلك يرجع إلى أن ابن مالك كان يرى أنَّ إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات أولًا، ثم عاد واختار إعرابها بالحركات المقدرة، ويؤيد ذلك أنه ألف شرح التسهيل بعد تأليفه للتسهيل.

الرأي الثاني: للكوفيين أَنَّ الأسماء الستة تعرب بالحركات والحروف معًا، أي: أَنَّها معربة من مكانين أي: أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، واحتجوا لذلك بأمرين[٤] :

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١، ٤٩.

(٢) الارتشاف ٨٣٦/٢.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٨.

(٤) يُنظر: الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري١٨/١، ١٩.

الأول: أَنَّ هذه الحركات –التي هي الضمة والفتحة والكسرة– تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيت أبًا لك، ومررت بأبٍ لك[1] ، فإذا قلت في الإضافة: هذا أبوك، وفي النصب: رأيت أبَاكَ، وفي الجر: مررت بِأَبِيك، والإضافة طارئة على الإفراد كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة، والذي يدلُّ على صحة هذا تغيُّر الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر.

ثانيًا: إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلّة حروفها، تكثيرًا لها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان؛ فوجَبَ أن تكون معربة من مكانين.

وقد اعترض البصريون على حجة الكوفيين، بأمرين [2]:

أولًا: لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنًى وهو الفَصْل، وإزالة اللَّبْسِ، والفَرْقُ بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى الجمع بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة.

ثانيًا: أَنَّ ما ذهبوا إليه لا نظير له في كلام العرب، إذ ليس في كلامهم ما هو معربٌ من مكانين، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، والمصِيرُ إلى ما له نظِيرُ أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

---

(1) والأصل فيه أبَوٌ، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقَعُوه على الباء وأسقطوا الواو؛ فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر. يُنظر: الأنصاف ١٨/١.

(2) يُنظر: الإنصاف ١٩/١، ٢٠.

الرأي الثالث: أَنَّ الواو والألف والياء في الأسماء الستة ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائلُ الإعرابِ فقط، وهو أحد قولي الأخفش واستدل له بأَنَّها لو كانت حروفَ إعرابٍ كالدال من "زيد" والراء من "عمرو" لما كان فيها دلالة على الإعراب؛ لأنك إذا قلت: "ذهب زيد، وانطلق عمرو" لم يكن في نفس الدال والراء دلالة على الإعراب، فلما كانت هذه الأحرف تدلُّ على الإعراب دلَّ على أنها دلائل الإعراب، وليست بحروف إعراب، وضعف هذا الرأي بأمور منها[1]:

أولًا: أَنَّه لا يخلو أن تكون هذه الأحرفُ دلائلَ الإعراب في الكلمة أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجَبَ أن يكون الإعراب فيها؛ لأنها آخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى قول البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب الأخفش أَنَّها مبنية[2].

ثانيًا: أنّ دِلالةَ الشّيءِ على الإعرابِ يَحتاج إلى مَحلٍّ فإذا لم يكن له حرفُ إعرابٍ بقي الإعراب عرضاً قائماً بنفسه، والعَرض لا يقومُ بنفسه.

ثالثًا: أنَّ الدّليلَ يَفتَقِرُ إلى مَدْلُولٍ عليه، فالمَدلول عليه هُنا الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها، وهي نَفْسُ هذه الحروف، أفَضى إلى أن يكونَ الدَّليلُ هو المدلول عليه، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محلّ يقوم به ويعود الكلام الأوّل.

رابعًا: أنّ ذلك يُفضي إلى مُحالٍ في بعضِ الأَسماء وذلِكَ، أنَّ فُوك وذُو مالٍ إذا كان حرفُ المَدِّ دليل الإعراب يَبقى الاسمُ على حرفٍ واحدٍ وهو اسمٌ ظاهرٌ معربٌ، وهذا لا نَظيرَ لَهُ.

---

(1) يُنظر: الإنصاف ١٧/١، والتبيين ١٩٣/١، ١٩٧.

(2) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٠.

وقد نقل المرادي اختلاف النحاة في تفسير قول الأخفش:" أَنَّ الواو، والألف، والياء في الأسماء الستة دلائل الإعراب" فيرى أبو إسحاق السيرافي أَنَّ معناه أَنَّها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها، ويرى ابن السراج أَنَّ معناه أَنَّها حروف إعراب ولا إعراب فيها ظاهر ولا مقدر(١).

ورُدَّ هذا الرأي بأنَّه لو كانت الواو، والألف، والياء في الأسماء الستة دلائل إعراب؛ لبقي الاسم على حرف واحدٍ في " فوك"، و "ذو مال"، وبقاء الاسم على حرفٍ واحد لم يجيء في شيء من كلام العرب(٢) .

الرأي الربع: أَنَّها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وهو قول الجرمي، وهشام في أحد قوليه، واحتج الجرمي بأن الواوَ في الرّفع هي الأصل فتكون حرفَ الإعراب والإعراب مقدّر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو، فأمَّا في النّصبِ والجرِّ فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب، فالألف من جنسِ الفتحة، والياءُ من جنسِ الكسرةِ، فقد نابَ الحَرفان عن الحَرَكَتين والنائبُ عن الشيءِ يقوم مقامه(٣) .

وقد ضعف هذا الرأي بأمور منها(٤):

أولًا: أنّ هذا الرأي لا نظيرَ له، ولا يَقتضيه قياسٌ؛ إذ إنَّ الرّفعَ لا انقلاب فيه وهو مُعربٌ، بينما الانقلاب في النصب والجر، وهذا يُفضي إلى أن تكونَ الكلمَةُ

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي ص٩٦.

(٢) يُنظر: المسائل البصريات ص٨٦٩.

(٣) يُنظر: لإنصاف ٢١/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص١٩٧، وشرح التسهيل للمرادي ص٩٥.

(٤) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٩٨، وشرح التسهيل للمرادي ص ٩٥، ٩٦.

الواحدةُ ليس فيها علامةُ إعرابٍ في حالٍ، ولها علامةُ إعرابٍ في حالٍ آخر، وإلى أَنَّ عامل الرفع لا يكون مؤثرًا.

ثانيًا: أنّ الانقلابَ لو كان إعراباً لكان واحداً، كما في منصوبِ التَّثنية والجَمع وجرّهما، وهنا انقلابان على حَسب الموجبِ للقلبِ وما كان كذلك لا يكونُ إعراباً.

ثالثًا: أنّ الانقلابَ في المقصورِ ليسَ بإعرابٍ، بل الإعرابُ مقدَّر، والمنقلبُ حرفُ إعرابٍ.

رابعًا: أَنَّ العدم لا يكون علامة.

الرأي الخامس: أَنَّ الواو والألف والياء هي نفس الإعراب، وأنها نائبة عن الحركات، وهو قول قطرب[1]، والزيادي[2]، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين[3] واحتجوا بأَنَّ الإعراب ما يختَلفُ باختلافِ العاملِ، وهذه الحُروف بهذه الصِّيغةِ فكانت إعراباً[4]، وظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل أنه اختار هذا الرأي؛ حيث قال:(وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأَنَّ الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة)[5]، وعلق المرادي على كلام ابن مالك بأنه يحتمل أن يكون قد

---

(1) يُنظر: التبيين لأبي البقاء ص ١٩٤.

(2) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي كان نحويا لغويا راوية شاعرا ذا دعابة وفرح، صنف النقط والشكل وشرح ثلث سيبويه، والأمثال.

(3) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي. صنف كتاب مختصر النحو. وتوفي سنة ٢٠٩هـ تسع ومائتين.

(4) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٩٨.

(5) شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١.

وافـق هـذا الـرأي، ويحتمـل أن يكـون تسـامح فـي جعلـه الإعـراب بـالأحرف، لكـون الحركـات هنـا لا تظهـر والحـروف مفيـدة مـا تفيـد الحركـات لـو ظهـرت، وأراد بـذلك التقريـب علـى المبتـدئ، كمـا فعـل كثيـر مـن المصـنفين مـع اعتـرافهم بصـحة مـذهب سيبويه، ويؤيد حمله على التسامح نصه في التسهيل[١]على أن إعرابها بالحركات هو الأصح [٢].

وضعف هذا الرأي بأمور منها[٣]:

أولًا: أَنَّه يستلزم الخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات.

ثانيًا: أَنَّه يقتضي عدم النظير، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء.

ثالثًا: أَنَّه يقتضي بقاء "فيك" و "ذي مال" على حرف واحد؛ لأن الإعراب زائد، ولا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذا.

رابعًا: أنَّ هذه الأسماء كانت تعرب بالحركات قبل الإضافة، فكيف تعرب بالحروف بعد الإضافة.

الرأي السادس: أَنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع، وهو قول المازني والزجاج واستدلوا لذلك بأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب؛ فدلّ على أن الباء حرف الإعراب، وأن هذه الحركات –التي هي الضمة والفتحة والكسرة– حركات إعراب، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف –التي هي الواو والألف

---

(١) يُنظر: التسهيل ص٨.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد ٣١٤/١، ٣١٥.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد ٣١٤/١، والبسيط لابن أبي الربيع ١٩٠/١.

والياء- فالواو عن إشباع الضمة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة[١]، وقد جاء ذلك كثيرًا في استعمالهم، فمن إشباع الضمة قول الشاعر[٢]:

كأنَّ في أنيابها القَرَنْفُولُ

ومن إشباع الفتحة قول الشاعر[٣] :

وأنتِ من الغوائل حين تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرجال بِمُنْتَزَاح

ومن إشباع الكسرة قول الشاعر[٤]:

تَنْفِي يداها الحصى في كلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

هذا القول ظاهر الفساد، ورُدَّ بأَنَّ الإشباع بابه الشعر، وببقاء "فيك" و "ذي مال" على حرف واحد[٥] بأَنَّ إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١/١، وشرح التسهيل للمرادي ص٩٥.

(٢) البيت من مشطور الرجز، وهو بلا نسبة في فوائت كتاب سيبويه السيرافي ص٩١، ت: د. محمد عبد المطلب البكاء،ط١/٢٠٠٠م، والخصائص ١٢٦/٣، ٤١٧، والأشباه والنظائر للسيوطي٣٥٦/١، و"القرنفول" هو القرنفل، والشاهد فيه قوله:" القرنفول"؛ حيث أشبع الضمة فنتجت الواو.

(٣) البيت من الوافر، وهو لابن هرمة في المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص١١٢، ت/د. حسن هنداوي، ط١/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، والخصائص٣١٨/٢، وبلا نسبة في والإنصاف ٦٩٤/٢٣،٢/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن مالك ص٥٩، والمنتزاح: هو المنتزح: مفتعل النزح، والشاهد في قوله: " بمنتزاح"؛ حيث أشبع الفتحة فنشأت الألف.

(٤) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ص ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٣/١، والمقاصد النحوية للعيني ١٤١١/٣، وبلا نسبة ٣١٧/٢، والإنصاف ٢٤/١، ٩٩، ٧٠٣/٢، والشاهد في قوله:" الدارهيم"،و"الصياريف"؛ حيث أشبع كسرة الهاء في الدراهم وكسرة الراء في الصيارف فتولدت عن كل إشباع منهما ياء.

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١/١، وشرح التسهيل للمرادي ص٩٥.

الأبيات، وأما في اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع، والعرب بالإجماع تقول في الاختيار: هذا أَبُوكَ، ورأيت أَبَاكَ، ومررت بِأَبِيكَ، فدلّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات، وأن الحركات ليست للإعراب، كما رُدَّ ببقاء "فيك" و "ذي مال" على حرف واحد(١)

الـرأي الســابع: للرَّبَعِـي(٢) أَنها معربـة بالحركـات التـي قبـل حـروف المـد(الواو، والألـف، واليـاء) وهـي، أي: الحركـات منقولـة منهـا، فسـلمت الـواو فـي الرفـع لوجـود التجانس، وانقلبت في غيره بمقتضى الإعلال، أي: أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بـلا قلـب، وإذا كانـت منصـوبة ففيهـا قلـب بـلا نقـل، وإذا كانـت مجـرورة ففيهـا نقـل وقلب(٣).

الرأي الثامن: أَنَّها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تُضاف فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياءً لأجل الكسرة، وألفًا لأجل الفتحة، وهو قول جماعة من المتأخرين منهم الأعلم الشنتمري (٤)، وابن أبي العافية(٥)، وقد ثبت فساد هذا القول؛ لأَنَّ هذه الحروف

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧/١، وشرح التسهيل للمرادي ص٩٥،

(٢) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرَّبَعي، توفي سنة ٤٢٠هـ إنباه الرواة ٢٩٧/٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف١٧/١، وشرح التسهيل للمرادي ص٩٥.

(٤) يُوسُف بن سُلَيْمَان بن عِيسَى أَبُو الْحجَّاج الأندلسي الشنتمري،شرح الْجمل فِي النَّحْو لأبي الْقَاسِم الزجاجي وَشرح أَبْيَات الْجمل، توفّي . رَحمَه الله تَعَالَى . بإشبيلية سنة سِتّ وَسبعين وَأَرْبع مائَة الوافي بالوفيات ٩٠/٢٩.

(٥) هو الْمُقْرِئ الإشبيلي مُحَمَّد بن أبي الْعَافِيَة أَبُو عبد الله الإشبيلي النَّحْوِيّ الْمُقْرِئ إِمَام جَامع بلنسية كَانَ بارعاً فِي النَّحْو واللغة أَخذ عَن الأعلم الشنتمري توفّي سنة ٥٠٩. الوافي بالوافيات ١٤٩ /٣.

إن كانت زائدة فهو قول المازني والزجاج، وقد تبين فساده، وإنْ كانت لامات؛ لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام[١].

الرأي التاسع: أَنَّ أباك، وأخاك، وحماك، وهناك معربة بالحروف، وأَنَّ فاك، وذا مال معربتان بحركات مقدرة على الحروف، وهو قول السُهيلي، والرندي، ورُدَّ بثبوت الواو قبل العامل فكيف تكون علامة إعراب في حالة الرفع في أبيك، وأخيك، وحميك[٢].

الرأي العاشر: أَنَّ الأسماء الستة في الرفع فيها النقل، وفي النصب فيها البدل، وفي الخفض

فيها النقل والبدل' فالأصل في جاء أَخُوك: أَخَوُك فنقلت حركت الواو إلى الخاء قبلها، والأصل في رأيتُ أَخَاك: أَخَوَاك فانقلبت الواو ألفًا فنصبها بحركة مقدرة على الألف، والأصل في مررتُ بأخيك: بأخَوِك نقلت حركة الواو إلى الخاء فانقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها وهو قول ابن أبي الربيع، وهذا يتفق مع قول الربعي إلا في النصب[٣] .

وقيل: إن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب، وقيل: إنَّ إعرابها

منويًا في حروف المد، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها على الإعراب المنوي.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي ص٩٥.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي ص٩٦.

(٣) يُنظر: البسيط ١/ ١٩٥.

فهذه عشرة أقوال[١] في إعراب الأسماء الستة أضعفها القائل بأَنَّ الحركات التي قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو في الرفع لوجود التجانس، وانقلبت في غيره بمقتضى الإعلال؛ لعدة أمور:

أحدها: النقل في غير وقف إلى متحرك.

والثاني: جعل حرف الإعراب غير آخر.

والثالث: التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية.

ويليه في الضعف القول بأَنها معربة بالحركات والحروف معًا؛ لأنه يرد عليه ما ورد على الرأي السابق مع ما فيه من نسبة دلالة واحدة إلى شيئين، يليهما في الضعف القول بأَنَّ إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هي الإعراب؛ لأَنَّهُ يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا في الضرورة أو الندرة[٢]، وأمَّا أَنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات، فيضعفه أَنَّ الواو، والألف، والياء جزء من الأسماء الستة، وجزء الشيء لا يكون علامة لإعرابه.

فالصحيح والتحقيق أَنَّ الأسماء الستة تعرب بحركات مقدرة؛ حتى وإِنْ توفرت فيها الشروط السابقة[٣]، فهذا هو أرجح الآراء بل وأصحها؛ لأمور منها[٤]:

---

(١) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٣١٣.

(٢) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ١/ ٤٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ١/١٣٦، ١٣٧.

(٣) يُنظر: البحث ص٦.

(٤) يُنظر: همع الهوامع ١/١٣٧.

١. أَنَّ أصل الْإِعْرَاب أَن يكون بحركات ظَاهِرَة أَو مقدرَة فَإِذا أمكن التَّقْدِير مَعَ وجود النظير لم يعدل عَنهُ.

٢. أَنَّه قول المحققين من النحاة، كسيبويه[١]، والفارسي[٢]، وجمهور البصريين[٣]،

ولتصحيح كثير من المتأخرين له، كابن مالك[٤]، وأبي حيان[٥]، وابن هشام[٦]، وابن عقيل[٧]؛ حيث قال: (الأسماء الستة وهي أب، وأخ، وحم، وهن، وفوه، وذو مال فهذه ترفع بالواو نحو جاء أبو زيد وتنصب بالألف نحو رأيت أباه وتجر بالياء نحو مررت بأبيه والمشهور أنها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة والألف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة،.....، والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو، والألف، والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره)[٨].

---

(١) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٣/٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢.

(٢) يُنظر: المسائل البصريات للفارسي ص٨٦٩.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٨٣٧، وتوضيح المقاصد ١/٣١٣، وهمع الهوامع ١/١٣٧.

(٤) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٩.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٣٦.

(٦) يُنظر: همع الهوامع ١/ ١٣٦.

(٧) يُنظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ١/ ٣٥.

(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٤٤، المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

٣.أَنَّ هذا القول يتناسب مع لغتي القصر[١]، والنقص[٢] الواردتين في الأسماء الستة، فالأسماء التي تدخلها لغة القصر تعرب بالحركات المقدرة في أحوال الإعراب الثلاثة، والأسماء التي تدخلها لغة النقص تعرب بالحركات الظاهر فيناسبها أكثر أن يكون الإعراب في حالة التمام بالحركات المقدرة.

أَنهُ لم يرد عليه ما ورد على الأقوال السابقة مما ضعفها.

التوصيات:

إعادة صياغة القاعدة النحوية، كما يلي:

أَنَّ إعراب الأسماء الستة بحركات مقدرة على الواو رفعًا، والألف نصبًا، والياء جرًا.

---

(١) هو حذف لام الاسم وإعرابه بالحركات الظاهرة على آخره، وهي الأفصح في "هن" ، ومنها حديث الرسول . صلى الله عليه وسلم .(من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بهن أبيه ولا تكنوا)، ووردت هذه اللغة أيضًا في "الأب" ، و"الأخ"، "والحم" ، ومن ذلك قول الشاعر:

بأبه اقتدى عَدِيٌّ في الكَرَم ... ومَنْ يُشابه أبَه فما ظَلَم

بأبه اقتدى عدي في الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم ينظر أوضح المسالك ٦٩/١.

(٢) هو أن يكون الاسم بالألف مطلقًا في الرفع، والنصب، والجر، ويعرب بحركات مقدرة على الألف في الأحوال الثلاثة، ووردت هذه اللغة أيضًا في "الأب" ، و"الأخ"، "والحم"، ومن ذلك قول الشاعر:

إن أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا ... قد بلغا فِي الْمجد غايتاها

المبحث الثاني

إعراب المثنى والجمع على حده

اشتهر بين النحاة والدارسين أَنَّ المثنى[1] يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، نحو: قام العمران، ورأيت العمرين، ومررتُ بالعمرين، وقامت الهندان، ورأيتُ الهندين، ومررتُ بالهندين، فالألف حرف الإعراب، وهي علامة التثنية وعلامة الرفع عندهم، والياء علامة الإعراب، وهي علامة التثنية وعلامة النصب والجر، ودخلت النون عوضًا مِمَّا مَعَ الِاسْم الْوَاحِد من الْحَرَكَة والتنوين اللَّذين كَانَا فِي الْوَاحِد وَكسرت لسكونها وَسُكُون الْألف، والياء قبلهَا[2]، كما اشتهر بينهم أن الجمع على حده يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، نحو: قام المحمدون، ورأيتُ المحمدينَ، ومررتُ بالمحمدينَ.

والحق أن في إعراب المثنى والجمع على حده خلاف بين النحاة على خمسة آراء، وهي: الرأي الأول: للبصريين أَنَّ الألف ، والياء في المثنى، والواو والياء في جمع المذكر حروف إعراب وليست بإعراب، وأَنَّ الإعراب بحركات مقدرة على الألف والواو والياء، واحتجوا لذلك بأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة عَلَى التثنية والجمع؛ ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد؛ فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع، فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وُضِعَتْ لذلك

---

(1) هو كل لفظ دال على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه. ينظرالتوضيح والتكميل ٤١/١.

(٢) يُنظر: اللمع في العربية لابن جني ص١٩.

المعنى؛ فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حُبْلَى، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف ههنا[١].

واعترض على رأي البصريين من وجهين[٢]:

أولًا: لزوم ظهور الفتحة في نحو: رأيت بنيك لأن ياءه، ك "ياء" جواريك مع ما في جواريك من زيادة الثقل، ولما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضمة والكسرة، وأُجيب عنه بأنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر في التثنية والجمع في الياء جعلوا الحكم في الياء حكما واحدا، فلما قدروا الكسرة في الياء حالة الجر كذلك قدروا الفتحة حالة النصب.

ثانيًا: يجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالألف لتحرك الياء فيهما وانفتاح ما قبلها

وأُجيبَ بأَنَّ الحركة هنا عارضة والمعتبر في مثل هذا أصالة الحركة؛ ولهذا لم تنقلب في نحو جيل مخفف "جيأل".

الرأي الثاني: للكوفيين أَنَّ الألف ، والياء في المثنى، والواو والياء في جمع المذكر إعراب واستدلوا لذلك بأمور منها [٣]:

أولًا: أنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فتتغير كتغير الحركات، نحو "قام زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ" وما أشبه ذلك، فلما تغيرت كتغير

---

(١) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٣٠/١.

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٤٧/١، ٣٤٨، ٣٤٩.

(٣) يُنظر: الإنصاف٢٩/١، ٣٠.

الحركات دلّ على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروفَ إعراب لما جاز أن تتغير ذَوَاتُها عن حالها؛ فلما تغيرت تغير الحركات دلّ على أنها بمنزلتها، ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب؛ لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها، كما يقال: حركات الإعراب – أي الحركات التي أعرب الاسم بها– والذي يدل على ذلك أنه جعل الألف في التثنية رفعًا فقال: يكون في الرفع ألفًا، وجعل الياء فيها جرًّا فقال: يكون في الجر ياء مفتوحًا ما قبلها، وجعل الياء أيضًا نصبًا حملًا على الجر فقال: ويكون في النصب كذلك، وهكذا جَعَل الواو والياء في الجمع رفعًا وجرًّا ونصبًا،

والرفع والجر والنصب لا يكون إلا إعرابًا؛ فدلّ على أنها إعراب.

واعترض على الكوفيين بأمور منها:

أولًا: أن القياس كان يقتضي أن لا تتغير كقراءة من قرأ: "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" [1] على لغة بني الحارث بن كعب، إلا أنهم عَدَلُوا عن هذا القياس لإزالة اللَّبْس، ألا ترى أنك لو قلت "ضرب الزيدان العمران" لوقَع الالتبَاسُ، وليس هذا بمنزلة المقصور في نحو "ضرب موسى عيسى" لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصورًا، وكذلك التوكيد؛ بخلاف المثنى والمجموع؛ لأنه من شرط وصف المثنى أن يكون مثنى، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعًا، وكذلك التوكيد، فَبَانَ الفرق بينهما[2].

ثانيًا: أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يُخِلَّ سقوطُها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات؛ لأن سقوط الإعراب لا يخلُّ بمعنى الكلمة، ألا

---

(1) يُنظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري٢/٤٥٠، ت/ د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم ط١/١٤١٤هـ – ٢٠٠٣م.

(2) يُنظر: الانصاف ٣١/١.

ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من الاسم نحو "قام زَيْدْ، ورأيت زَيْدْ، ومررت بزَيْدْ" لم يخلّ بمعنى الاسم، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخلّ بمعنى التثنية والجمع؟ فلما أخَلَّ سقوط هذه الحروف بمعنى التثنية والجمع بخلاف الحركات دلَّ على أنها ليست بإعراب كالحركات(١).

ثالثًا: أَنَّ هذه الحروف تدلُّ على التثنية والجمع، فلو كانت علامات للإعراب لأدَّى ذلك إلى أَنْ يدل كُلُّ واحد منهما على معنيين في حالٍ واحدٍ، والحرف لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى واحد(٢).

ثالثًا: أن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع؛ لأن لهما خاصية لا تكون في غيرها استحَقّا من أجلها التغيير، وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات، نحو: "رَحًى، وعَصًا، وحُبَلى، وبُشْرى" له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه، فنظير رحًى وعصًا: جمَل وجَبَل، ونظير حُبْلَى وبُشْرَى: حمراء وصحراء، وأما التثنية وهذا الجمع الذي على حدها فلا نظير لواحد منهما لا بتثنية أو جمع، فعوضا من فقد النظير الدالّ على مثل إعرابها تغيُّر هذه الحروف فيهما.

رابعًا: أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة؛ فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، وليس تغيرها إعرابًا، ألا ترى أنك تقول في المنفصلة "أنا، وأنت" في حال الرفع، و "إياي، وإياك" في حال النصب، وتقول في المتصلة "مررت بك" فتكون الكاف في موضع جر وهي اسم مخاطب، و "رأيتك" فتكون في موضع نصب، وتقول

---

(١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥/١، والانصاف ٣١/١، ٣٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥/١.

"قمت، وقعدت" فتكون التاء في موضع رفع، فتتغير هذه الضمائر في هذه الأحوال، و لم يكن تغيرها إعرابًا.

خامسًا: وأما استدلالهم بأن سيبويه سماها حروف الإعراب فحجة عليهم؛ لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم، وهذه الحروف هي أواخر الكلم؛ فكانت حروف الإعراب، فقولهم "إنما سماها حروف الإعراب، لأنها التي أُعْرِبَ الاسم بها، كما تقول: حركات الإعراب قلنا: هذا خلاف الظاهر؛ فإن الظاهر في اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة، نحو الدال من "زيد" والراء من "عمرو" لا على الحرف الذي يكون إعرابًا للكلمة، ألا ترى أن خمسة الأمثلة أعربت بالحرف، ولا حرفَ إعرابٍ لها؟[1]

سادسًا: وأما استدلالهم بأن سيبويه جعل الألف والواو والياء في التثنية والجمع رفعًا وجرًّا ونصبًا إلى آخر ما ذكروه" فأجيب عنه بأن معنى قوله "يكون في الرفع ألفًا، ويكون في الجر ياء، وفي النصب كذلك"؛ أي: أنه يقع موقع المرفوع، وإن لم يكن مرفوعًا ويقع موقع المجرور وإن لم يكن مجرورًا، ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن منصوبًا، كما يقال: ضمير المرفوع، وضمير المنصوب، وضمير المجرور، وإن لم يكن شيء منها مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مجرورًا، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء المعربة؛ فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحلّ فيه الإعراب وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحلّ فيه الإعراب إذا وجد، وصار هذا كقول علماء العربية "حروف الزوائد عشرة يجمعها لا أنسيتموه" وإن كانت هذه الحروف قد تقع زائدة وأصلية، ألا ترى أن اللام أصلية في "جَبَل، وجَمَل" كما هي زائدة في "زَيْدَلٍ،

([1]) يُنظر: الانصاف ٣٢/١.

وعَبْدَلٍ"، ثم سُمِّيتْ بذلك لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها، فكذلك ههنا؛ فدلّ على أنها حروف الإعراب. [١]

سابعًا: أن هذا يؤدي إلى أن يكون معربًا لا حرفَ إعراب له، وهذا لا نظير له، وذلك لا يجوز، وأجاب الكوفيون عن هذا الاعتراض بأَنَّ هذا لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف؛ لأن الحركة تدخل في الحرف، بخلاف ما إذا كان معربًا بالحرف؛ لأَن الحرف لا يدخل في الحرف، والذي يدل على ذلك خمسة الأمثلة وهي: يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ يا امرأة فإنها لما كانت معربة بالحرف لم يكن لها حرف إعراب، ألا ترى أن النون علامة الرفع كالضمة في تَضْرِبُ؟ وإذا جاز أن تكون هذه الخمسة الأمثلة معربة ولا حرفَ إعرابٍ لها؛ لأن إعرابها بالحرف، فكذلك ههنا يجوز أن يكون الاسم في التثنية والجمع معربًا ولا حرف إعراب له؛ لأن إعرابه بالحرف[٢]، ورد البصريون ما أجاب به

الكوفيون بأنا لا نسلم بأَنَّ الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب، سواء كان معربًا بالحركة أم معربًا بالحرف، فأما الخمسة الأمثلة فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهي الألف في "يفعلان" والواو في "يفعلون والياء في "تفعلين" فعلى هذا لا نسلم، ولئن سلّمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل، وذلك لأنّا لو قدَّرْنَا لها حرف إعراب لم يَخْلُ: إما أن يكون اللام، أو الضمير، أو النون؛ بطل أن يكون حرف الإعراب اللام؛ لأن من الإعراب الجزم؛ فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن في حالة الجزم؛ فكان يؤدّي إلى أن يحذف ضمير الفاعل، وذلك لا يجوز، وبطل أيضًا أن يكون الضمير حرف الإعراب؛ لأن الضمير

---

(١) يُنظر: الانصاف ٣٢/١، ٣٣.

(٢) يُنظر: الانصاف ٣٠/١.

في الحقيقة ليس جزءًا من الفعل، وإنما هو اسم قائم بنفسه في موضع رفع؛ لأنه فاعل؛ فلا يجوز أن يكون إعرابًا لكلمة أخرى، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في تثنية الأسماء وجمعها؛ فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب؛ فجاز أن تكون حروف الإعراب، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب؛ لأنها ليست كحرف من الفعل، وإنما هي بمنزلة الحركة التي هي الضمة، ولهذا تحذف في الجزم والنصب، ولا يُخِلُّ حذفها بمعنى الفعل، ولو كانت حرف الإعراب لما حذفت مع تحركها ولأخلّ حذفها بمعنى الفعل، ولكان الإعراب جاريًا عليها؛ فلذلك لم يجز أن تكون حرف الإعراب، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في التثنية والجمع؛ فإنها بمنزلة حروفها، ويختلُّ معناهما بحذفها؛ فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب على ما بينَّا[1].

الرأي الثالث: لأبي الحسن الأخفش ونُسبَ إلى أبي العباس المبرّد وأبي عثمان المازني أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، أي: أن الإعراب مقدر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروء التثنية والجمع وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه[2]، واحتجوا لذلك بأَنَّها لو كانت إعرابًا لما اخْتَلّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك: "قام زيد" وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من "زيد" لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت "قام زَيْدْ" من غير حركة، وهي تدل على الإعراب؛ لأنك إذا قلت "رجلان" عُلِمَ أَنَّه رفع؛ فدلّ على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها

---

(1) يُنظر: الانصاف ٣٣/١.

(2) يُنظر: الإنصاف ٢٩/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٤٨/١.

تدلّ على الإعراب، وقد تبين فساد هذا الرأي من وجوه، منها[١] :

أولًا: أن الحروف المتجددة مكملة للاسم؛ إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها كألف التأنيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلّا للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلّا له إذا الإعراب لا يكون إلا آخرا.

ثانيًا: أن الإعراب لو كان مقدرًا فيما قبلها لم تحتج إلى تغييرها كما لم تحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور.

ثالثًا: أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها.

رابعًا: أَنَّ القول بأَنها حروف تدل على الإعراب لا يخلو: إما أن تدل على إعراب في الكلمة، أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف، لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنيّة، وليس من مذهب أبي الحسن الأَخْفَش وأبي العبّاس المبرد وأبي عثمان المازنيّ أن التثنية والجمع مبنيّان[٢].

ونسبة القول بأَنَّ الألف والواو والياء في المثنى والجمع على حده ليست إعرابًا ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وأنهما معربان بحركات مقدرة على الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروء التثنية والجمع إلى المبَرِّد نسبة غير صحيحة؛ إذ إِنَّه قد صَرَّح في المقتضب بأنها علامات إعراب؛ حيث قال:(وَإِذا ثَنَّيْت الْوَاحِد أَلحقْتَه

---

(١) يُنظر: الإنصاف ٣٠/١، وتمهيد القواعد ١/ ٣٤٨، وهمع الهوامع١٧٧/١.

(٢) يُنظر: الإنصاف٢٩/١، ٣٠.

الْفَا ونونا فِي الرّفْع أمّا الْألف فإنَّها عَلامَة الرّفْع وأَمّا النُّون فَإِنَّهَا بدَل من الْحَرَكَة والتنوين اللَّذين كَانَا فِي الْوَاحِد فَإِن كَانَ الِاسْم مجروراً أَو مَنْصُوبًا فعلامته ياءٌ مَكَان الأَلف وَذَلِكَ قَوْلك جاءَني الرّجلَانِ وَرَأَيْت الرجلَيْن، ومررت بالرجلَين يَسْتَوِي النصب والجرّ فِي ذَلِك .....فَإِن جمعت الِاسْم على حدّ التَّثْنِيَة أَلحقته فِي الرّفْع واوًا ونونًا أمّا الْوَاو فعلامة الرّفْع وأمّا النُّون فَبدلٌ من الْحَرَكَة والتنوين اللَّذين كَانَا فِي الْوَاحِد وَيكون فِيهِ فِي الجرّ وَالنّصب ياءٌ مَكَان الْوَاو)[1].

الرأي الرابع: لأبي عمر الجُرْمِي، وابن عصفور[2] أن انقلابها هو الإعراب، أي: أن رفع المثنى، والمجموع على حده بلا علامة وأَنَّ ترك العلامة له علامة؛ فإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابا لحدوثه عن عامل[3].

قال ابن عصفور : (والصحيح أَنَّهما معربان بالتغيير والانقلاب، وذلك أَنَّ الأصل في التثنية قبل دخول العامل أَنْ تكون بالألف، والأصل في الجمع أَنْ يكون بالواو، نحو "زيدانِ"، و "زيدونَ"، ونظير ذلك "اثنان"، و"ثلاثون" . وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يُحْدِثْ فيهما شيئًا وكان ترك العلامة لهما علامة، وإذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قُلبت الألف والواو ياءً، وكان ذلك علامة النصب والخفض. وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظير؛ لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع.)[4]

---

(1) يُنظر: المقتضب للمبرد ١/ ٥.

(2) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦/١.

(3) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣٤٦/١.

(4) شرح الجمل لابن عصفور ٥٦/١.

وهذا الرأي تبين فساده لعدة أمور منها[1]:

أولًا: أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم إذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك.

ثانيًا: أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين؛ لأن أولَ أحوال الاسم الرفعُ ولا انقلاب له، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين؛ لانقلابهما. وليس من مذهب أبي عمر الجَرْمِي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال.

ثالثًا: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى؛ لأن الجر له الياء وهي به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهي به لائقة لمجانسة الضمة وهي أصل ألف المثنى فأبدلت ألفا كما قيل: في "يَوجَل" "ياجل"، وفي "يَوتَعد"، "ياتعد"، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع.

رابعًا: أن الرفع أقوى وجوه الإعراب؛ فالاعتناء به أولى وتخصيصه بجعل علامته عدمية مناف لذلك فوجب اطّراحه.

الرأي الخامس: حُكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع.

واُحْتُجَ لذلك بأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع، فنزِّلا منزلة ما ركب من الاسمين نحو "خَمْسَةَ عَشَرَ" وما أشبهه، وهذا الرأي فساد من وجهين:

([1]) يُنظر: الانصاف ٢٩/١، ٣١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٤٦/١، ٣٤٧.

أحدهما: أن التثنية والجمع وضعًا على هذه الصيغة لأن يَدُلَّا على معنييهما من التثنية والجمع، وإنما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه، وإذا كان كذلك لم يجرِ أن يُشَبَّهَا بما ركب من شيئين منفصلين كخمسة عشر وما أشبهه.

والوجه الثاني: أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما؛ لأن المبني ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه، فلما اختلف ههنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دلّ على أنهما معربان لا مبنيان[١].

تبين مما سبق: فساد جميع الآراء في إعراب المثنى والجمع على حده عدا رأي جمهور البصريين القائل بأن الألف والواو والياء في المثنى والجمع على حده حروف إعراب وأن إعرابهما بالحركات المقدرة على تلك الحروف وقد صرح بصحة هذا القول وخطأ الأقوال الأخرى حتى قول الكوفيين ابن عقيل في شرحه على الألفية؛ حيث قال: (وحاصل ما ذكره[٢]، أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا، وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجرا هو المشهور في لغة العرب)[٣]، أي: أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله فلا عدول عنه[٤].

---

(١) يُنظر: الانصاف ١/ ٣١.

(٢) يريد ابن مالك.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٥٨.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٧.

التوصيات:

إعادة صياغة القاعدة النحوية كما يلي:

أن الإعراب في المثنى وجمع المذكر وما ألحق بهما بحركات مقدرة على الألف والواو رفعًا، والياء نصبًا وجرًا.

المبحث الثالث

إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر

الفعل المضارع المعتل الآخر: هو ما آخره ألف قبلها فتحة ك"يخشى" في قوله . تعالى . ﴿إِنَّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ ﴾[1]، أو واو قبلها ضمة ك" أدعو" في قوله . تعالى . ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾[2]، أو ياء قبلها كسرة ك"يهدي" في قوله . تعالى . (قُل للهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىَ صِرَاطٍ مّسْتَقِيمٍ﴾[3]، فإن كان الفعل المضارع مجردًا من ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة، فالمشهور فيه أَنَّه يرفع بضمة مقدرة على الألف والواو والياء[4] ، وينصب بفتحة مقدرة على الألف[5]، ويجزم بحذف حرف العلة مطلقًا ألفًا كان، أو واوًا، أو ياءً نيابة عن السكون، وهذا المشهور في جزم الفعل المضارع المعتل الآخر، نحو قوله . تعالى . ﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾[6]، وقوله . تعالى . ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[7]، وقوله . تعالى . ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[8]، وإنما حُذِفَتْ حروف العلة في الجزم؛ لأنها عاقبت الضمةً، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته، فكما أن الضمةً

---

(1) فاطر من الآية (٢٨).

(2) الجن الآية(٢٠).

(3) البقرة من الآية(١٤٢).

(4) وإنما تقدر الضمة على حروف العلة الثلاثة لثقلها على الواو والياء وتعذرها على الألف.

(5) وتظهر الفتحة على الواو والياء لخفتها، وتقدر على الألف لتعذر تحريكها.

(6) البقرة من الآية (٢٨٢).

(7) الإسراء من الآية (٣٧).

(8) العلق الآية (١٧).

تحذف في نحو:" لم يخرج"، فكذلك تحذف هذه الحروف بالجازم[١]، وحذف حروف العلة بالجزم هو قول السراج [٢]؛ حيث قال: (فإن دخل الجزم قلت: لم يغز ولم يرم فحذفت الياء والواو في الوقف، وكذلك في الوصل تقول: لم يغز عمر ولم يرم بكر. وإنّما حذفت الياء والواو في الجزم إذ لم يصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو؛ لأنّ الحركة فيهما وليكون للجزم دليل، والأمر كالجزم)[٣].

فابن السراج يرى أنه لا حركة مقدرة في الرفع، وأَنَّ الإعراب لما كان في الأسماء لمعنى حافظنا عليه بأَنْ نقدره، إذا لم يوجد في اللفظ، وليس كذلك في الفعل بل هو فرعٌ فيه؛ لأنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم، للدلالة على معنى، فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللفظ. فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف؛ لأن الجازم كالدواء المسهل إن وجد في البدن فضلة أزالها، وإلا أخذ من قوى البدن، وكذا الجازم، إن وجد حركة أزلها، وإلا أخذ من نفس الحروف[٤].

والحق أَنَّ هذا المشهور من حذف حروف العلة بالجازم غير صحيح، بل حذفت حروف العلة عند وجود الجازم وليس بالجازم، فعلامة الجزم هي حذف الضمة المقدرة، أي: السكون، فيقال في إعراب" لا تمش": " لا" ناهية والفعل المضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف الضمة المقدرة على الياء المحذوفة (السكون على الياء

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل، والتذييل والتكميل ٢٠٢/١،وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٨، وهمع الهوامع٢٠٣/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣٥٥/٢، ٣٥٦.

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١/ ٢٩١.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١٧٠/٢.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد ٢٩٢/١، التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٨٧/١، الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٥٦/٢.

المحذوفة)، وهذا ما عليه المحققون من النحاة[١]، واختاره أبو حيان ، وناظر الجيش، والشيخ خالد الأزهري[٢]، و الدماميني[٣].

قال سيبويه: (وأعلم أن الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذف في الجزْم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجَمِيع. وذلك قولك لم يَرْمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى.)[٤]

وقال أبو حيان:(وإذا دخل الجازم على هذه الأفعال حذفت الواو، والياء، والألف نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم، والمشهور المقرر أنها حذفها الجازم، والذي قررناه في الشرح وغيره: أنها تحذف عند الجازم، لا بالجازم)[٥].

وقال أيضًا: (الذي يقضيه النظر أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم.)[٦].

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ٢٠٢/١، وارتشاف الضرب ٨٤٨/٢، توضيح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن ٢٤٠/١، ٣٥٠، وهمع الهوامع٢٠٣/١، و تمهيد القواعد لناظر الجيش ١/ ٢٩١.

(٢) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٧٨/١.

(٣) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٥/١، ط١/ دار الكتب العلمية ت بيروت، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.

(٤) الكتاب لسيبويه ٢٣/١،

(٥) ارتشاف الضرب ٨٤٨/٢.

(٦) التذييل والتكميل ٢٠٢/١

وقال ناظر الجيش: (فالمحققون على أَنَّها حُذِفَتْ عند الجازم لا بالجازم، قيل: وهو الذي فهم من كلام سيبويه . رحمه الله تعالى . وعلل بأن هذه الحروف ليست علامة للرفع، والجازم إنما يحذف ما كان علامة له)[١].

وقال الدماميني: (فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتي المجزوم والمرفوع لا به والجازم إنما حذف الحركة المقدرة)[٢]

واستدلوا لقولهم بعدة أمور منها[٣]:

أولًا: أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامةً للرفع، وإنما علامةُ الرفع ضمة مقدرةً فيها.

ثانيًا: أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وَحُرُوف العلة في الفعل المعتل الآخر إِمَّا أَصْلِيَّة[٤]، أَو منقلبة عَن أصل[٥]، والجازم لَا يحذف الْأَصْلِيّ وَلَا المنقلب عنه.[٦].

ثالثًا: أَنَّ حروف العلة حُذفت؛ لِئَلَّا يلتبس المجزوم بالمرفوع لَو بقيت لِاتِّحَاد الصُّورَة[٧].

---

(١) تمهيد القواعد لناظر الجيش ١/ ٢٩١.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٤٥.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٠٢، ٢٠٣.

(٤) كالواو والياء في نحو: "يغزو" و"يرمي" من الحروف الأصلية؛ إذ هما من الغزو والرمي.

(٥) كالألف في نحو: "يغشى" منقلبةً من أصل؛ لأنه من الغشيان، وقد يكون الحرف منقلبًا عن حرف ملحق بأصل، نحو: "يسلنقي"، و "يغرندي"، ماضيهما "اسلنقى"، و "اغرندى"، وهما ملحقان ب "احرنجم".

(٦) يُنظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٣.

(٧) يُنظر: تمهيد القواعد ١/ ٢٩١، التذييل والتكميل ١/٢٠٣، الهمع ١/٢٠٣،

رابعًا: أن الفعل أُعْرِبَ؛ لأَنَّه أشبه الاسم، والمعرب من الأسماء متى لم تظهر فيه علائم الإعراب إما للتعذر كعصا أو للاستثقال كالقاضي رفعا وجرّا قُدرَتْ فكذلك أيضًا في الأفعال(١).

خامسًا: ثبوت حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم في بعض القراءات القرآنية ، والأحاديث الشريفة، وأقوال العرب نثرًا ونظمًا مما يدل على أَنَّ علامة الجزم ليست حذف حرف العلة(٢).

فمن ثبوت حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم في بعض القراءات القرآنية:

١. قوله . تعالى . ﴿ **إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**﴾(٣) بإثبات الياء في " يَتَّقِي" ، وجزم "يِصْبِرْ" في قراءة قنبل(٤)، فالظاهر أَنَّ " مَنْ" شرطية، و" يَتَّقِي" فعل الشرط مجزوم وقد ثَبُتتْ ياؤه، ويدل على جزمه عطف "يِصْبِرْ" عليه بالجزم.

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد ١/ ٢٩٢.

(٢) يُنظر: شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٧٤.

(٣) يوسف من الآية (٩٠).

(٤) يُنظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٤٤٧/٤، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري ٣٩٨/٢.

٢. قوله . تعالى . ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِى الْبَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى﴾[١] بجزم "تَخَفْ"، وإثبات ألف " تَخْشَى" في قراءة يحي بن وثاب، وحمزة [٢].

ومن ثبوت حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم في بعض الأحاديث:

١. قول الرسول . صلى الله عليه وسلم .(مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّي بِالنَّاسِ)[٣]، فقد ثبتت ياء المضارع " فَلْيُصَلِّي"، مع دخول الجازم عليه، وهو لام الطلب [٤].

٢. قول الرسول صلى الله عليه وسلم .(من أكل من هذه الشجرة – يريد الثوم – فلا يغشانا في مساجدنا)[٥]، فقد ثبتت الألف في الفعل المضارع" يغشانا"، مع دخول الجازم "لا" الناهية.

---

(١) طه الآية (٧٧).

(٢) يُنظر: الحجة للقراء السبعة ٣٣٩/٥، وحجة القراءات لأبي زرعة ص٤٥٩.

(٣) جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده المجلد الثاني عشر١٥/١٢، ح ٢٦٤٠٠ ، ونصه كاملًا : (عن عَائِشَةَ رَضِي الله عَنها قَالَتْ: لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وَسَلم مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ جَاءَهُ بِلاَلٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلاَةِ فَقَالَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّي بِالنَّاسِ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ قَالَ الأَعْمَشُ رَقِيقٌ وَمَتَى مَا يَقُومُ مَقَامَكَ يَبْكِي فَلاَ يَسْتَطِيعُ فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ قَالَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّي بِالنَّاسِ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ وَمَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ يَبْكِي)

(٤) يُنظر: شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك ص٧٤.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه" باب ما جاء في الثوم الني والبصل والكراث" ح٨٥٤، ١/ ١٧٠، ت/ محمد زهير ناصر الناصر، ط١/ دار طوق النجاة ١٤٢٢هـ.

٣. قول السيدة عائشة . رضي الله عنها . (إِنَّ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي)[١]، فقد ثبتت الياء في الفعل المضارع " يَبْكِي"، مع أنه جواب "إِنْ" الشرطية[٢].

ومن ثبوت حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم في بعض أقوال العرب نظمًا ونثرًا:

١.قول الشاعر[٣]:

إذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... ولا تَرضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

٢. قول الشاعر[٤]:

وتَضْحَكُ منّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَن لم تَرى قَبلي أَسيراً يمانِيًا

---

(١) جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده المجلد الثاني عشر ١٥/١٢، ح ٢٦٤٠٠، والرواية فيه ، كما مرت " وَمَتَى مَا يَقُومُ مَقَامَكَ يَبْكِي فَلاَ يَسْتَطِيعُ".

(٢) يُنظر: شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك ص٧٣.

(٣) البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ،والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢٥٨/١، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص ٨٦، والمسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ص١٢٥، والمفصل في الإعراب ص٥٣٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣، والشاهد في قوله: " ولا ترضاها"؛ حيث أثبتت الألف مع الجازم، وهو "لا" الناهية.

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في المفضليات ص ١٥٨، و شرح الكتاب للسيرافي ١٩٩/١، والمقاصد النحوية للعيني ١٦٨٨/٤، ١٦٨٩،وخزانة الأدب للبغدادي ٢/ ٢٠١، و بلا نسبة في شرح شواهد التوضيح ص٧٣، وارتشاف الضرب ٢٣٨٧/٥، والشاهد في قوله:" لم ترى"؛ حيث ثبتت ألف الفعل " ترى" ، مع دخول الجازم عليه وهو " لم".

٣. وقول الشاعر[١]:

ألم يَأْتِيك والأنباء تنمي ... بِمَا لاقت لبون بني زِيَاد

٤. وقول الشاعر[٢]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرَا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّان لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

٥. وقول أبي جهل لأبي صفوان:(متى يراك الناس قد تخلفت، وأنت سيد أهل الوادي، تخلفوا معك)[٣]؛ حيث ثبتت ألف "يراك" بعد "متى" الشرطية [٤] .

هذا وقد رَدَّ القائلون بأَنَّ علامة جزم الفعل المضارع هي حذف حرف العلة؛ فيكون حذفه بالجازم بعض أدلة القائلين بأَنَّ علامة جزمه حذف الضمة المقدرة، وأَنَّ حذف حرف العلة عند الجازم، وليس به، كما يلي:

أولًا: خرجوا قراءة قنبل على عدة أوجه[٥].

---

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير في الجمل ص٢٠٤،٢٢٣، وشرح أبيات سيبويه للمرزباني ٢٢٣/١، وبلا نسبة في الكتاب لسيبويه ٣/ ٣١٦، والأصول في النحو٤٤٣/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦/١، والشاهد في قوله:" ألم يأتيك"؛ حيث ثبتت الياء في الفعل المضارع المجزوم ب" لم" .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٧٥/٢، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٥٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢/١، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٧٤، وشرح التسهيل ٥٦/١، والشاهد في قوله: " لم تهجو"؛ حيث ثبتت الواو في الفعل المضارع المجزوم ب "لم" .

(٣) يُنظر: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري " باب علامات النبوة في الإسلام " ١٦/ ١٥٨.

(٤) يُنظر: شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك ص٧١.

(٥) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٠١، ١٠٢.

١. أَنَّ "من" موصولة، و" يَتَّقي" مرفوع لا مجزوم، لأَنَّه صلتها وتسكين"بِصْبِرْ" مع أنه معطوف على مرفوع "إما لتوالي حركات الباء" الموحدة. "والراء" من "بِصْبِرْ" والفاء والهمزة من " فَإِنَّ "، تنزيلًا للكلمات الثلاث منزلة الكلمة الواحدة، وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

٢. أَنَّ "مَنْ" موصولة، والقارئ وصل بنية الوقف، فسكن آخر"بِصْبِرْ" مع أَنَّه مرفوع.

٣. أَنَّه من العطف على المعنى؛ لأن "من" الموصولة بمعنى" من "الشرطية؛ لعمومها وإبهامها"، ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده، ولهذا دخلت "الفاء" في الخبر كما تدخل في الجواب، فصح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على فعل الشرط.

ثانيًا: خرجوا قراءة يحيى بن وثاب، وحمزة على أوجه[١]:

١.أَنَّ "تَخْشَى" مرفوع على الاستئناف، كأنه قال: ولا تخف دركا وأنت لا تخافه امتثالا لما أمرناك به، وانزجارا عمّا زجرناك عنه، ومثله كثير في الكلام.

٢. أَنْ الألف في "تَخْشَى" صلة لفتحة الشين زيدت لإطلاق الفتحة إذ كانت رأس آية كما تزاد في القوافي والكلام المسجوع، أي: أَنها حرف إشباع.

كما تأولوا الأبيات الشعرية التي ثبتت فيها حروف العلة مع الفعل المضارع المجزوم على أنها حروف إشباع، أي أن الفعل المضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حروف العلة، ثم أُشبعت الحركات الثلاثة بعد الحذف فتولدت الأحرف الثلاثة المثبتة مع الفعل بعد الجزم[٢].

---

(١) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١٦١/١، ١٦٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٩/١، ٢٠٠.

(٢) يُنظر: شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٧٤.

ولا يخفى ما في هذه الأوجه من التكلف الواضح والعدول عن مقتضى الظاهر في تأويل القراءات القرآنية، والأولى والأحرى بالقبول هو قول المحققين من النحاة بأن حذف حروف العلة عند وجود الجازم وليس بالجازم، فعلامة الجزم هي حذف الضمة المقدرة، وذلك لأمور منها:

١. كثرة الشواهد الواردة عن العرب نثرًا ونظمًا بإثبات حروف العلة في الفعل المضارع مع كونه مجزومًا مما يؤكد أن علامة الجزم ليست حذف حرف العلة، ولا داعي للتأويل والتقدير؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى وأحرى بالقبول مما يحتاج إليهما.
٢. أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهي الضمة المقدرة فتكون علامة الجزم هي السكون في الفعل المعتل أيضًا.
٣. أَنَّ الإعراب لابد أن يكون زائدًا عن ماهية الكلمة، وحروف العلة في الفعل المعتل الآخر من ماهية الكلمة.
٤. أَنَّ حذف حروف العلة لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع؛ لاتحاد الصورة.

التوصيات:

إعادة صياغة القاعدة النحوية، كما يلي: أن الفعل المضارع المعتل الآخر يرفع بضمة مقدرة، ويجزم بحذفها، وينصب بالفتحة الظاهرة على الواو والياء والمقدرة على الألف، وأما ما اُشْتُهِر من أَنَّ علامة جزمه حذف حرف العلة فهو تجوز في الكلام؛ لأن حذف الضمة المقدرة يقتضي حذف حرف العلة؛ لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع.

الخاتمـــة

الحمدُ لله مُنور الأكوان لأهل العِرفان، ومُداوي القلوب من الذنوب والعيوب بنور الإيمان والصلاة والسلام على الحقيقة الكُلية التي تفرعتْ منها اللطائفُ والمعارفُ النورانيةُ ، سيدنا محمدٍ الفاتحِ لمغلقِ الكنوزِ والكاشفِ لغوامضِ الرموزِ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين اتصلوا بجنابه، فوصلوا إلى الحقائق وفازوا بالرقائق، ورضي الله عن كل مُحِبٍ اقتفى آثار الأصحابِ ونَهَجَ منهجَ الأحبابِ ، وبعدُ .....

فهذه بعض النتائج التي أسفر عنها البحث، أجملها فيما يأتي:

- أَنَّ أول من صرَّح بمصطلحي المشهور والصواب هو ابن عقيل في إعراب الأسماء الستة، والمثنى والمجموع على حده[١]، وأبو حيان في إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر[٢].
- أَنَّ إعراب الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم بحركات مقدرة هو الصواب كما قرره محققو النحاة.
- أَنَّ علامة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر هي حذف الضمة المقدرة، أي: السكون عند المحققين من النحاة، وهو الصواب.
- أَنَّ ما اُشْتُهِرَ في إعراب الأسماء الستة، وكذلك المثنى، وجمع المذكر السالم بالحروف هو من الخطأ المشهور.

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٤/١، ٥٨ والبحث ص١٥، ٢٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٨٤٨/٢، والبحث ص ٢٨.

التوصيات:

أَنْ يُقْتَصَرَ عند تدريس الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجزم المضارع المعتل الآخر على الصواب الذي أقره محققو النحاة، ولا داعي لإثقال طلاب العلم بدراسة المشهور الذي ثَبُتَ خطؤه بالدليلين العقلي، والنقلي، وبعد،،،،،،،،،،،،،

فهذا الجهدُ هو ما وفقني الله إليه، وأعانني عليه ، وأمكنني منه ، ويسره لي .

وأسأل الله التوفيق في عملي ، والسداد في قصدي ؛ إنَّه أكرمُ مسئولٍ ، وأعظمُ مأمولٍ.

وآخر دعوانا أَنْ الحمد لله رب العالمين

وصلى اللهم على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم ،،،

ثبت المصـادر والمراجـع

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت٧٤٥ هـ)، ت/ رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (ت٩١١هـ)، ت/ عبد الإله نبهان ، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، ط١/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، ت/د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، ت/د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، ط١/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن (ت٦٧٢هـ)، ت/ محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للأزهري، الناشر:دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، ط١/١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ)، ت/أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١/ ١٤٢٨ هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت٧٤٩هـ)، ت/ عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، ط١/ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) للبخاري، ت/ محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة ط١/ ١٤٢٢هـ.
- الجمل في النحو للخليل الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، ت/د. فخر الدين قباوة، ط٥/ ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٤٥، ط١/ دار الكتب العلمية ت بيروت، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، ت/ بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط٢/ ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، ت/ سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (ت١٠٩٣هـ)، ت/ عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤/١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- الخصائص لابن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، ط٤/الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- سر صناعة الإعراب لابن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١/١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ت٣٨٥هـ)، ت/الدكتور محمد علي الريح هاشم
- ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل، (ت٧٦٩هـ)، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠/١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ،ت/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١/ ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشرلمحب الدين النُّوَيْري (ت٨٥٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ت/ الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط١/ ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت٣٦٨ هـ)، ت/أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي
- الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١/٢٠٠٨ م.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ)
- ت/الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط١/١٤٠٥ هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- فوائت كتاب سيبويه للسيرافي (ت٣٦٨ هـ)، ت/د. محمد عبد المطلب البكاء
- الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية» – بغداد، ط١/٢٠٠٠ م.
- الكتاب لسيبويه ، ت/ عبد السلام محمد هارون، ط٣/ ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م الناشر / مكتبة الخانجي القاهرة.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت/ د.محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١/ المدني المؤسسة السعودية بمصر ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م .

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧ هـ)ت/د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم. للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١/ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي النحوي، ت/د. علي جابر المنصوري الناشر: (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع (عمان – الأردن) ٢٠٠٢م.
- معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ)، ت/أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة: الأولى.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت٥٣٨هـ)،ت/ د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، ط١/١٩٩٣.
- المفضليات للضبي (ت ١٦٨هـ)، ت/ أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون الناشر: دار المعارف – القاهرة، الطبعة: السادسة.
- . المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (ت٨٥٥ هـ)ت/ أ.د.علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١/ ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، ت/ محمد عبد الخالق عظيمة،الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت٩١١هـ)، ت/عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوافي بالوفيات للصفدي (ت٧٦٤هـ)، ت/أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى الناشر: دار إحياء التراث – بيروت١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

فهرس محتوى البحث

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	٩٨٥
المبحث الأول إعراب الأسماء الستة.	٩٨٨
المبحث الثاني : إعراب المثنى والجمع على حده.	١٠٠٣
المبحث الثالث : إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر.	١٠١٥
الخاتمة	١٠٢٥
ثبت المصادر والمراجع	١٠٢٧
فهرس محتوى البحث .	١٠٣١